Journal of Alasmarya University
Volume 10, December 2008
مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد العاشر، ديسمبر 2008

شرح بعض المسائل الخلافية في ألفية ابن مالك

أ. مالك حسن الزهيري*

ابن مالك

كثر التعريف بهذا العلم، وقد أغنانا محققو كتبه والباحثون الذين كتبوا عنه عن التفصيل في ترجمته، وإنّا لنوردها على هذا النحو من الإيجاز:

اسمه ونسبه: هو محمد[1] بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، كنيته أبو عبد الله، ولقب بـ(جمال الدين).

ولد سنة ستمائة للهجرة، وهو مالكيّ المذهب عندما كان في المغرب وشافعيّ حين انتقل إلى المشرق. وكان واسع الاطلاع بعلوم اللغة وأصولها ... وقد نقل المقري عمّن عرف به قوله: «إنّه تصدر بحلب مدّة وأمّ بالسلطانية ثمّ تحوّل إلى دمشق وتكاثر عليه الطلبة، وحاز قصب السبق وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب»[2]. وقد بقي ابن مالك بدمشق إلى أن توفيّ سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (ت 672 هـ).

شيوخه: لقد روت كتب التراجم أنّه سمع من مكرم وأبي صادق الحسن بن صياح وأبي

---

* جامعة المرقب.

1- ينظر في ترجمة ابن مالك المصادر الآتية: العبر في خبر من غبر: 5 /300. الوافي بالوفيات: 3 /359. فوات الوفيات للكتبي: 3 /407. طبقات الشافعية للسبكي: 5 /257. طبقات النحاة واللغويين: 133. النجوم الزاهرة: 7 /243. بغية الوعاة: 10 /130. نفح الطيب: 2 /421. شذرات الذهب: 5 /339. تاريخ الأدب العربي، بروكلمان: 5 /275. الأعلام: 6 /233. معجم المؤلفين: 10 /234.

2- نفح الطيب: 2 /421.

الحسن السخاويّ وغيرهم، ودرّسه العربية أبو مظفر، وقيل أبو الحسن ثابت بن خيار، أمّا القراءات فعن أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشانيّ[3].

تلاميذه: ولده بدر الدين محمّد، ومحبّ الدين بن جعوان وشمس الدين بن أبي الفتح، وابن العطّار، وزين الدين أبو بكر المريّ، وغيرهم[4].

مصنّفاته: قال الشيخ ركن الدين بن القوبع في هذا الشأن: « إنّ ابن مالك ما خلّى للنحو حرمة »[5]. ويعني بقوله هذا أنّ ابن مالك قد فصّل حديثه في النحو وبسّطه في كثير من مسائله، فشاع بين الناس، ولم يعد مقصوراً على الخاصّة منهم، إذ نظم في ذلك الكثير، فجاءت مؤلّفاته فيها المنظوم والمنثور، فضلاً عن تصنيفه لعلوم العربية الأخر، أذكر منها:

- الألفيّة.
- تحفة المورود في المقصور والممدود.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
- شرح التسهيل.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ.
- شرح لامية الأفعال.
- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء[6].

شرح المسائل الخلافيّة في ألفيّة ابن مالك

لقد ذكر ابن مالك خمس عشرة مسألة خلافيّة، ثلاث عشرة منها في موضوعات نحويّة، ومسألتين في موضوعين صرفيين، وقد اتّسم عرض الناظم لهذه المسائل الخلافيّة بسمات عدّة، وهي:

3- ينظر: بغية الوعاة: 1 /130، ونفح الطيب: 2 /421.

4- ينظر: نفح الطيب: 2 /421.

5- المصدر نفسه: 2 /424.

6- ينظر الوافي بالوفيات: 3 /360، وفوات الوفيات: 3 /107 والبداية والنهاية: 3 /267، وكشف الظنون: 6 /130، وفي مقدّمتي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 15، وشرح عمدة الحافظ: 42 – 43.

1. التصريح باسم المدرسة أو المذهب

المصدر والفعل أيّهما الأصل؟

لقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل هو الأصل، أمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّ المصدر هو الأصل وأنّ الفعل هو فرع له[7]. وقد تابع ابن مالك البصريين، إذ قال في موضوع المفعول المطلق:

المصدرُ اسمٌ ما سوى الزمانِ مِن ... مدلولي الفعلِ كأمنٍ مِن أمِن
بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نُصَب ... وكونه أصلاً لَهذينِ انتخب[8]

ونبّه على ذلك ابن عقيل، إذ قال: «ومذهب البصريين أنّ المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقّان منه، وهذا معنى قوله: (وكونه أصلاً لهذين انتخب) أي: المختار أنّ المصدر أصل لهذين، أي: الفعل والوصف»[9].

التنازع في العمل

اتّفق جمهور البصريين والكوفيين في جواز إعمال كلّ واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، لكنّ اختلافهم انحصر في الأولى منهما بالعمل، فذهب البصريّون إلى أنّ الثاني أولى به لقربه منه. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الأوّل أولى به لتقدّمه[10]. وقد عرض ابن مالك هذه المسألة مكتفياً بنسبة المذهب الأوّل إلى البصريين، إذ قال:

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل ... قبل فللواحد منهما العمل
والثان أولى عند أهلِ البصره ... واختارَ عكساً غيرُهم ذا أسره[11]

الوقف بالنقل

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز الوقف بالنقل، سواء أكانت الحركة فتحة أو ضمّة

7- ينظر: الإيضاح في علل النحو: (56)، (60-63)، والمسائل العسكريات: 73، التكملة: 508، وأسرار العربية: (171-173)، والإنصاف: 1 /237-245، وشرح المفصل: 1 /110، وشرح ابن الناظم: 108.

8- ألفية ابن مالك: 29.

9- شرح ابن عقيل: 2 /171.

10- ينظر الإنصاف: 1 /83، وشرح المفصل: 1 /94، وشرح الكافية: 1 /70 وشرح التصريح: 1 / 386، وشرح الأشموني: 2 /310.

11- ألفية ابن مالك: 28.

أو كسرة، وسواء أكان الأخير مهموزاً أو غير مهموز، نحو: (هذا الضرب، ورأيت الضرب، ومررت بالضرب)، ومثال المهموز: (هذا الردء، ورأيت الردء، ومررت بالردء).

أما البصريّون فقالوا بعدم جواز النقل إذا كانت الحركة فتحة، لكن إذا كان الآخر مهموزاً يجوز عندهم، نحو: (رأيت الردء) ويمتنع عندهم: (رأيت الضرب) [12]. وأشار ابن مالك إلى أنّ الكوفيين نقلوا ذلك عن العرب، إذ قال:

ونقلُ فتحٍ مِن سوى المهموز لا يراه بصري وكوفٍ نقلا[13]

2. التصرّيح باسم النحويّ في مسألتين خلافيتين، منهما:

ترخيم المركّب تركيب مزج أو إسناد

أشار ابن مالك إلى أنّ المركّب تركيب مزج يرخم بحذف عجزه، نحو: (معدي كرب) فيقال في ترخيمه: (يا معدي)، أمّا المركب تركيب إسناد فإنّ ترخيمه يكون قليلاً، وإنّ سيبويه قد نقل ذلك عن العرب، وقال ابن عقيل في ذلك: «والذي نصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم أنَّ ذلك لا يجوز، وفهم المصنّف عنه، من كلامه في بعض أبواب النَّسب، جواز ذلك، فتقول في: (تأبَّط شراً): (يا تأبَّط)»[14]، فقال ابن مالك:

والعَجْزُ احذِفْ مِنْ مُركّبٍ، وَقَلْ ترخيمُ جملةٍ، وذا عَمْرو، نَقَلْ[15]

وقد قال سيبويه في هذا الشأن: «فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس، وخمسة عشر، فلزمه الحذف كما لزمها، وذاك في: تأبّط شراً: تأبّطي» ثُمَّ قال: «ويدلّ على ذلك من العرب من يفرد فيقول: يا تأبّط أقبل فيجعل الأوّل مفرداً فكذلك يفردهُ في الإضافة» وقد نص في باب الترخيم على المنع، فقال: «واعلم أنَّ الحكاية لا ترخَّم لأنَّك أتريدُ أن ترخّم غير المنادي وليس ممّا يغيّره النّداء، وذلك نحو: يا تأبّط شَرًّا، ولو رَخَّمْتَ هذا لَرَخَّمْتَ رجلاً يُسْمَّى (يا دارَ عبلة

12- ينظر: الإنصاف: 1 /731، وشرح المفصل: 2 /127، وشرح التصريح: 2 /427، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: 4 /177.

13- ألفية ابن مالك: 72.

14- شرح ابن عقيل: 3 /291 - 292.

15- ألفية ابن مالك: 52.

بالجواءِ تكلّمي) »[16].

النسب لأخت وبنت

ذهب الخليل وتبعه سيبويه –رحمهما الله تعالى– إلى إلحاق (أخت) و(بنت) في النَّسب بأخٍ وابن فتحذف منهما تاء التأنيث ويردُ إليهما المحذوف فيقال: (أخَويّ وبنويّ)، كما يفعل بأخٍ وابن، وذهب يونس أنّه يُنْسَبُ إليهما على لفظيهما من دون إلحاقهما بأخٍ وابن نحو: (أختيّ وبنتيّ) [17]، وقد أشار ابن مالك إلى هذه المسألة الخلافيّة، وصرَّح باسم العالم النحويّ(يونس) الذي جرى الخلاف بينه وبين النحويين، وظاهر قول ابن مالك، أنّه ذهب مذهب الخليل ويونس، إذْ قال:

وبِأَخٍ أُخْتَاً وبابنٍ بِنْتاً أَلْحِقْ ويونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا[18]

3. ذكر موضع الخلاف دون تحديد طرفيه

لقد اكتفى الناظم بالإشارة إلى مسائل خلافية عديدة دون أن يُعيّن اسم النحوي أو مذهبه، مكتفياً بالقول: (وقيل)، أو (قال قومٌ)، ونحوه، ومن أمثلة ذلك المسائل الآتية:

مَدُّ المقصور

لم يختلف القوم بصريين كانوا أو كوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة، لكنّهم اختلفوا في جواز مدّ المقصور، فمذهب البصريين المنع، أمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلى جواز ذلك، وتابعهم الأخفش من البصريين[19]، واستدلُّوا بقول الشاعر:

يالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شيشاء يَنْشِبُ فِي المَسْعَلِ واللّهاء[20]

ففي قوله: (اللهاء) مدٌّ للضرورة وهي مقصودة، إذ أصلها (اللّهَا)، وقد أشار ابن مالك إلى إجماع النحويين بشأن قصر الممدود، وخلافهم في مَدِّ المقصور، فقال:

16- الكتاب: 3 /377، 2 /269، وقد عقّب الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري على قول ابن مالك مع ما نقله عن سيبويه: ينظر: شرح التصريح: 2 /184.

17- ينظر: الكتاب: 3 /373، وشرح الكافية: 2 /161، وشرح التصريح: 2 /333.

18- ألفية ابن مالك: 71.

19- ينظر: الإنصاف: 2 /745، وشرح التصريح: 2 /368، وشرح الأشموني بحاشية الصبَّان: 4 /91.

20- الإنصاف: 2 /74، وشرح المفصّل: 6 /42.

وقصرُ ذِي المدِّ اضطراراً مُجْمَعُ عليه والعكسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ[21]

إعمال (أنْ) الناصبة للفعل المضارع محذوفة

ذهب الكوفيُّون إلى إعمال (أَنْ) الخفيفة النَّصب في الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريّون إلى أنَّها لا تعمل مع الحذف من غير بدل ومما استدل به الكوفيّون على صحّة قولهم، ما ورد في القرآن الكريم في هذا الشأن منه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: 83]. فنصب (لا تعبدوا) بأنْ مُقدَّرة، ومنه قول طرفة:

ألاَ أيُّهذا الزَّاجرِي أحَضْرَ الوَغى وأنْ أشْهَدَ اللّذات هل أنتَ مخْلِدِي[22]

فنصب (أَحضْرَ) بتقدير (أَنْ) التي حذفها، وأعملها مع الفتح. أمّا البصريّون، فقد أنكروا ذلك قائلين: «الدليل على أنّها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنّها حرف نصب من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أَنْ لا تعمل مع الحذف من غير بدل».

وقد استدلوا على قولهم هذا بوجوه، أحدها: أنَ الذي يدلّ على ضعف عمل (أنْ) الخفيفة أنّ من العرب من لا يعملها مظهرةً، ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بـ(ما)؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، كما أنّ (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، نحو: «يعجبني أَنْ تفعل، والتقدير: يعجبني فِعْلُكَ»[23].

وقد أشارَ ابن مالك إلى هذا الخلاف ذاكراً دليل إهمالها، فقال:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلاً عَلَى ما أختها حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا[24]

الجمع بين التمييز والفاعل

أجاز المبّرد وابن السراج والفارسيّ أنْ يجمعَ بين التمييز، والفاعل الظاهر توكيداً، كقولهِ:

21- ألفية ابن مالك: 64.

22- الكتاب: 1 /452، وشرح الشواهد للعيني: 4 /402، وخزانة الأدب: 1 /57، 3 /594.

23- ينظر: الإنصاف: 2 /559، 563، وشرح المفصل: 7 /10، وشرح الكافية: 2 /234، وشرح التصريح: 1 /232.

24- ألفية ابن مالك: 57.

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هِنْدُ لو بَذَلَتْ رَدَّ التّحيّةِ نطقاً أو بإيماء[25]

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعَهُ سيبويه والسيرافيّ مطلقاً سواء أفاد معنى زائداً على الفاعل أم لا، وحجّتهما أنّ التمييز لرفع الإبهام مع ظهور الفاعل. وقيل: إنْ أفاد التمييز معنىً زائداً على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما، وإلاّ فلا يجوز، وصحّحَهُ ابن عصفور، فالأوّل، نحو قول أبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب:

تخيّرَهُ ولَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ وَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تِهاميّ[26].

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو (المرء)، والتمييز وهو(رجل) المجرور بِمِنْ، وقد أفادَ التمييز معنىً زائداً.

أشار ابن مالك إلى ورود الخلاف في المسألة هذه، إذْ قال:

وَجَمْعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ فيه خِلافُ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَر[27]

مذهبه النحوي

تكشّف لي أنّ بصريَّة ابن مالك بيّنة في إيثاره لمصطلحات البصريين، مثل استعماله (الجرّ) الّذي يسمِّيه الكوفيون (الخفض)، نحو قوله في موضوع (حروف الجر)، فذكر ذلك وفاقاً للبصريين، فقال:

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى[28]

وقد استعمل ابن مالك بعض المصطلحات الكوفيّة أيضاً، نحو (الخفض)[29]،

25- شرح المفصل: 7 /132-133، وشرح الكافية: 2 /311، وشرح التصريح: 2 /95.

26- المقتصد: 3 /36، وشرح الكافية: 2 /4 /3 - 316، وشرح التصريح: 2 /96.

27- ألفية ابن مالك: 43.

28- المصدر نفسه: 34

29- حروف الخفض: هكذا سمَّاها الكوفيّون، فضلاً عن تسميتهم إيّاها بـ(حروف الصفة) أو حروف الإضافة، ينظر في هذا الشأن مجالس ثعلب: 2 /446-467، وشرح المفصل: 4 /74، 8 /7، وهمع الهوامع: 2 /16، 19، وينظر أيضا: شرح الغرة المخفية: 1 /174، إذ نصَّ ابن الخبَّاز على أنَّ (الجرّ من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين)، وينظر: ابن الناظم النحوي: 226.

بدل الجرّ، فقال في موضوع عطف النسق:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِير خَفْضٍ لازماً قد جُعِلاَ[30]

أمّا مذهبه، ومدى متابعته أو اختياره لآراء النحويين البصريين والكوفيين، فقد اتّضح ذلك عند عرض المسائل الخلافيّة التي عرضها الناظم، ولزيادة الإيضاح، أذكر بعض الأمثلة التي تبدو لي أقرب دلالة للفهم:

- الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها، أو مفعولاً ثانياً وهو خبر في الأصل:

لقد اختار سيبويه وجمهور النحويين في هذه المسألة الانفصال وتابع سيبويه ابن الحاجب، إذْ قال: «والمختار في كان الانفصال»[31]. أمّا ابن مالك فقد اختار الاتّصال[32]، ونبّه ابن النّاظم[33] على ترجيح الانفصال، إذ ذكر أنّ الاتّصال غيرُ مرض؛ لأنّه لا يكاد يعثر عليه إلا في ضرورة الشعر، وقد جاء القرآن الكريم بالاتّصال، فقال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: 43].

وقد ذهب ابن عقيل إلى أنّ الانفصال أرجح[34] وهو الصحيح لوروده في لسان العرب، وقد أشار ابن مالك إلى اختيار النحويين الانفصال في هذه المسألة، واختياره الاتّصال، فقال:

وصلْ أو افصل هاءَ سلنيهِ، وما أشبَهَهُ في كنته الخلفَ انْتمى
كذلك خِلتنيه واتّصالا أَخْتارُ غيري اختار الانفصالا[35]

- تابع ابن مالك الكوفيين في العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجرّ، وعلّة ذهابهِ إلى ذلك هو؛ لوروده في النظم والنثر، قال:

وَعَوْدُ خافِضَ لَدَى عطفٍ على ضمير خفضٍ لازماً قد جُعِلاَ

30- ألفية ابن مالك: 48
31- شرح الكافية: 2 /19.
32- ينظر: شرح ابن عقيل: 1 /102.
33- ينظر: شرح ابن الناظم: 95.
34- ينظر: شرح ابن عقيل: 1 /104 وينظر أيضاً: ابن النّاظم النّحوي: 135 - 137.
35- ألفية ابن مالك: 13.

وليسَ عندي لازماً إذْ قد أتــى في النّظْمِ والنّثر الصحيح مُثْبَتاَ[36].

ومـن وروده في النثـر، نحـو قـوله تعـالى: ﴿وَاتَّقُواْاللَّهَالَّذِيتَسَاءلُونَبِهِوَالْأَرْحَامَ﴾ [النسـاء: 1]. في قـراءة مـن جَرّ الأرحام، ومن الشعر، نحو البيت الذي أذكره الآن، وبهما يتّضح سبب ميله لأحد الفريقين:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بكَ والأيامِ مِن عجب[37]

لقد ذهب ابن مالك إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجرّ، إذْ قال:

وَسَبقَ حَالٍ ما بِحَرْفٍ جُرّ قَدْ أَبَوْ ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ ورَدْ[38]

فـتابع الفارسـيّ، وابـن كيسـان، وابـن بـرهان في هـذا الشـأن؛ لورود السماع[39]. واسـتدلّوا بقـوله تعالى: ﴿وَمَاأَرْسَلْنَاكَإِلَّاكَافَّةًلِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: 28]. والوجه ما ذهب إليه ابن مالك، وقد عَمَدَ مَن خالف هذا المذهب إلى التأويل؛ لإبعاد ظاهر الآية عن ذلك.

- إعراب (ما) بَعْدَ (نِعْمَ وبِئْسَ): تأتي (ما) بعدهما على ثلاثة أحوال[40]:

1. نحو (دَقَقْتُهُ دَقّاً نِعمّا) وفيها قولان:
   - معرفة تامّة: فاعل.
   - ونكـرة تامّـة: تمييز، وعليها فالمخصوص محذوف أي نعم الشيء الدقّ، أو نِعْمَ شيئاً الدقّ.
2. المتلوّة بمفرد، نحو:(فنِعمّا هي)، و(بِئسما تزويج ولا مهر)، وفي ذلك ثلاثة أقوال:
   - معرفة تامّة: فاعل.
   - نكرة تامّة: تمييز.
   - مركّبة مع الفعل قبلها، وهو قول الفرّاء.

36- ألفية ابن مالك: 48.

37- الكتاب: 2 /383، والكامل: 3 /39، والمقتصد: (960).

38- ألفية ابن مالك: 33

39- ينظر: شرح الكافية: 1 /207، وشرح التصريح: 1 /378 - 379.

40- ينظـر: المقتصـد: 363، وشرح المفصّل: 7 /132 - 133، والمقرّب: 72 - 73، وشرح التصريح 2 /96 - 97.

3. المتلوّة بجملة فعليّة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾ [النساء: 58]، ومنه أيضاً: ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 187].

وفي ذلك عشرة أقوال، ومرجعها إلى أربعة، أحدها: أنّها تكون نكرة في موضع نصب على التمييز، والثاني: في موضع رفع على الفاعلية، والثالث: أنّها المخصوص، والرابع: أنّها الكافّة.

فأمّا القائلون بأنّها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال: الأوّل: أنّها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاج وأبي علي الفارسيّ في أحد قوليه، والزمخشريّ، والثاني: أنّها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، والثالث: أنّها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة الفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفرّاء، وذكر المراديّ أنّه نقل عن الكسائيّ، وأمّا القائلون بأنها في موضوع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال:

1. أنّها اسم معرفة تامّ، أي غير مفتقر إلى صلة، والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله ابن مالك في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف.
2. أنّها موصولة، والفعل صلتها والمخصوص محذوف، ونقل ذلك عن أبي علي الفارسيّ.
3. أنّها موصولة، والفعل صلتها مكتف بها، وبصلتها عن المخصوص، ونقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفرّاء وأبي عليّ الفارسيّ.
4. أنّها مصدريّة سادت بصلتها، لاستعمالها على المسند والمسند إليه مسند الفاعل، والاسم المخصوص جميعاً.
5. أنّها نكرة موصوفة، والمخصوص محذوف[41].

وقد اكتفى ابن مالك بذكر قولين في (ما) هما: إنّها تمييز، وفاعل وقد حصر هذين القولين في مجيء (ما) قبل الجملة الفعلية، ولم يصرّح بأسماء النحويين أو مذاهبهم، إذ قال:

و(ما) مُمَيِّز، وقيل: فاعل في نحو: (نِعمَ ما يقول الفاضلُ)[42]

41- ينظر: شرح المفصل: 7 /133، شرح الكافية: 2 /314 - 316، وشرح التصريح: 2 /96.
42- ألفية ابن مالك: 43.

آراؤه النحوية

❁ ذهب ابن مالك إلى أنّ الشبه الوضعيّ مِن علل بناء الأسماء، إذ قال:

والاسم منه معربٌ ومبني لشبهٍ من الحروف مُدْني
كالشبه الوضعيّ في اسمي جئتنا والمعنويّ في متى وفي هنا[43].

وقال أبو حيان «لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعيّ إلا لهذا الرجل»[44].

❁ ذكر ابن مالك أنّ غير كاد و(أوشك) من أفعال هذا الباب لم يرد منها المضارع والاسم الفاعل، فقال:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا[45].

وقد أنكر ابن عقيل عليه ذلك، إذ قال: «وحكى غيره خلاف ذلك، فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من (عسى، يعسي فهو عاس) وحكى الجوهريّ مضارع (طفق) وحكى الكسائيّ مضارع (جعل)»[46].

وتابع ابن هشام ابن عقيل في الردّ على ابن مالك، وذكر أنّ الأخفش حكى الفعل المضارع (طفِق) وأنّ الكسائيّ حكى قول العرب: «إنّ البعير ليهرم حتى يجعل إذا شَرِب الماء مجّهُ»[47]، واستعمل اسم الفاعل لـ(كرب) كقول الشاعر:

أبنيّ إنَّ أباكَ كاربُ يومه فإذا دعيت إلى المكارمِ فاعجل[48]

فالشاهد فيه مجيء اسم الفاعل من كرب التامّة، وفاعله (يومه) فأضيف اسم الفاعل إلى فاعله. ولا ريب فيه، إذ أنّ السماع هنا يشهد لصحّة ما ذهب إليه ابن عقيل، وابن هشام في إنكار قول ابن مالك.

❁ عدّ ابن مالك (حجا يحجو) من الأفعال التي تفيد رجحان الوقوع، قال:

43- ألفية ابن مالك: 20.
44- منهج السالك: 6، وينظر أيضاً: همع الهوامع: 1 /17.
45- ألفية ابن مالك: 10.
46- شرح ابن عقيل: 1 /340 - 341.
47- أوضح المسالك: 1 /318، وشرح التصريح: 1 /207 - 208.
48- أوضح المسالك: 1 /318، وشرح التصريح: 1 /207 - 208.

انصب بفعل القلب جز أي ابتدا أعني: رأى، خال، علمت، وجدا
ظنّ، حسبت، وزعمت مع عدّ حجا، درى وجعل اللذ كاعتقد
وهب تعلم، والتي كصيّرا أيضاً بها انصب مبتدأ وخبرا[49]

قال أبو حيان: «حجا يحجو للاعتقاد، الراجح، ولا أعلم أحداً ذكرها غير هذا النّاظم»، وأنشد:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخاثقةٍ حتّى ألمّت بنا يوماً ملمّات[50]

وقد صرّح العينيّ بأنّه لم ينقل أحد من النحاة (حجا يحجو) بنصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله تعالى[51]. وقد تابعه فيما ذهب إليه كثير من المتأخّرين[52]، ولم تشر كتب اللّغة إلى ما ذكره ابن مالك في هذا الشأن[53].

- منع ابن مالك حذف عامل المصدر المؤكّد، إذ قال:

وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه لدليلٍ متّسع[54]

وقد نازعه ابنه في قوله هذا، ولم يرتض به، وأجاز الحذف إذا دلّ عليه دليل حملاً على حذف عامل المفعول المطلق به وغيره، ولا فرق عنده في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكّداً، أو مبيّناً[55].

واستجاد ابن هشام منازعة ابن الناظم لأبيه، إذ قال: «وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنّه لا يحذف عامله؛ لأنّه إنّما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف منافٍ لهما، وردّه ابنه بأنّه قد حذف جوازاً في نحو: (أنت سيراً)، ووجوباً في نحو: (أنت سيراً)، وفي نحو:

49- ألفية ابن مالك 10.
50- منهج السالك: 90.
51- ينظر: شرح الشواهد للعيني: 2 /376 - 377.
52- ينظر شرح التصريح: 1 /247 - 248، والبهجة المرضية: 58، وهمع الهوامع: 58، وشرح الأشموني: 2 /20، وينظر: ابن الناظم النحوي: 170.
53- ينظر لسان العرب /حجا: 18 /81، والقاموس المحيط: حجا /4 /315، وتاج العروس حجا 10 /83
54- ألفية ابن مالك: 29.
55- ينظر: شرح ابن الناظم: 104.

(سقياً ورعياً) » [56].

وأيّد ابن الناظم كلّ من المكودي[57] وخالد الأزهري[58]، والأشموني[59]، ومحمد الأمير[60]، والخضري[61] على حين انتصر ابن عقيل[62] والشاطبيّ والملويّ[63] لابن مالك.

وقد تمثّل انتصارهم لابن مالك لردّهم على من أنكر رأي ابن مالك في امتناع حذف عامل المصدر المؤكّد، فقد ردّوا على ابن الناظم بكلام طويل ولا يتسع المقام لذكره كلّه، وأكتفي هنا بذكر ردّ ابن عقيل عليه، قال: « وقول ابن المصنّف: إن قوله: وحذف عامل المؤكّد امتنع سهو منه؛ لأنّ قولك: ضرباً زيداً، مصدر مؤكّد، وعامله محذوف وجوباً كما سيأتي، وليس بصحيح وما استدلّ به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكّد بما سيأتي ليس منه؛ وذلك لأنّ (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة: (ضرباً زيداً)، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في الأسئلة مناب شيء؛ لأنّ المصدر فيها نائب مناب العامل دالّ على ما يدلّ عليه، وهو عوض منه ويدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينهما وبين المؤكّد »[64]. فلما كان (اضرب زيداً) لا تأكيد فيه، كذلك (ضرباً زيداً) لا تأكيد فيه، فهو ليس مصدراً مؤكّداً، ولا يمكن حذف المؤكّد، وإبقاء المؤكِّد.

❁ ذهب ابن مالك إلى أنّ شروط إعمال اسم الفاعل هو أن يلي حرف نداء، إذ قال:

كفعله اسمُ فاعلٍ في العمـــل إن كـان عـن مضيه بمعـزل

56- أوضح المسالك: 2 /216، وينظر أيضاً: مغني اللبيب 2 /159.
57- ينظر: شرح المكودي: 81.
58- ينظر: شرح التصريح: 1 /119.
59- ينظر: شرح الأشموني: 1 /119
60- ينظر: حاشية الأمير على المغني: 2 /158.
61- ينظر حاشية الحضري على ابن عقيل: 1 /189.
62- ينظر: شرح ابن عقيل: 1 /477 - 478.
63- ينظر: شرح التصريح: 1 /329 - 330.
64- شرح ابن عقيل: 1 /175 - 176، وينظر: ابن الناظم النحوي: 191.

وولي استفهاماً أو حرفَ نداء أو نفياً أو جاصفةً أو مسندا[65]

وقد أنكر كثير من النحويين هذا الرأي منهم ابن الناظم، إذ قال: «المسوّغ لإعمال طالعاً يقصد في نحو (يا طالعاً جبلاً) هو اعتماده على موصوف محذوف تقديره: (يا رجلاً طالعاً جبلاً)، وليس المسوّغ الاعتماد على حرف النّداء؛ لأنّه ليس كالاستفهام، والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنّ النداء من خواص الأسماء»[66] وتابع أبو حيّان قول ابن الناظم ووصفه بأنّه متّجه[67]، وذهب ابن هشام هذا المذهب أيضاً، إذ قال: «وقول ابن مالك أنّه اعتمد على حرف النّداء سهو؛ لأنّه مختص بالاسم فكيف يكون مقرّباً من الفعل؟»[68].

في حين احتجّ الدنوشريّ لابن مالك، وردّ على رأي ابن هشام وغيره، بقوله: «أقول الساهي في هذه المسألة هو ابن هشام، ومن تكلّم على الألفيّة، إنّ قول ابن مالك (وولي استفهاماً) ... إلخ، ليس فيه تصريح بأنّه اعتمد عليها بل أنّه يعمل إذا وليها»[69]. وهو توجيه مقنع لما أثبته ابن مالك، وردّ منصف على من أنكر عليه ذلك.

- ذهب ابن مالك إلى أنّ (أم) إذا لم تتقدّم عليها همزة التسوية، ولا همزة مغنية من أي، فهي منقطعة وتفيد الإضراب كـ (بل). إذ قال:

وربّما أسقطت الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن[70]
وبانقطاعٍ وبمعنى (بل) وفت إن تك ممّا قيدت به خلت

قال ابن هشام: «خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فزعم أنّ (أم) المنقطعة تعطف المفردات كبل»[71]، وقال خالد بن عبد الله الأزهريّ: «وادّعى ابن مالك أنّها تدخل على المفرد، وحمل قولهم: (أنّها لإبل أم شاء) على ظاهره دون تقدير

65- ألفية ابن مالك: 39.
66- شرح ابن الناظم: 163.
67- ينظر منهج السالك: 326 - 326.
68- أوضح المسالك: 3 /218.
69- شرح التصريح: 2 /67، وظاهر كلام ابن عقيل في شرحه أنّه يوافق ابن مالك، ينظر: 3 /107، وينظر أيضا: ابن الناظم النحوي: 196 -197.
70- ألفية ابن مالك: 48.
71- أوضح المسالك: 3 /44.

مبتدأ، واستدلّ بأنّه قد سمع أنّ هناك إبلاً أم شاء، فالنصب هذا لا يعرف إلا من جهته وإن سلم فالتأويل ممكن بأن تكون متّصلة، وحذفت همزة أم المنقطعة، وانتصب شاء بمحذوف أي: (أم أرى شاء) »[72]، وأقول: لا ضير في رأي ابن مالك؛ لورود ذلك في النثر، ومنه القرآن الكريم وظاهر قول ابن عقيل أنّه تابع ابن مالك واستدلّ بقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [هود: 13]. عقّب على الآية بأنّ المراد: بل يقولون افتراه، وذكر مثلاً (إنّها لإبل أم شاء) [73]

❁ ذهب ابن مالك إلى امتناع إبدال المضمر من المضمر أو الظاهر، فقال:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطةً جلاَ
أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً كإنّك ابتهاجك استمالا[74]

أمّا سيبويه والبصريون فذهبوا إلى إبدال المظهر من المضمر، نحو: (رأيت زيداً إيّاه) [75] والحق مع ابن مالك فلم يرد ذلك عن العرب لا نظماً ولا نثراً أما ما قرّره البصريون وما مثلوا به من أمثلة[76] فهو من قليل الأمثلة المصنوعة التي ألجأتهم القسمة العقلية إليها، وقد تنبّه ابن هشام على ذلك، فقال: « ولا يبدّل مضمر من ظاهر، ونحو: (رأيت زيداً إيّاه) من وضع النحويين »[77].

❁ لا يحذف حرف النداء مع المضمر:

زاد ابن مالك امتناع حذف حرف النداء مع المضمر إلى جانب حذفه مع النكرة المقصودة، والنكرة المبهمة، واسم الإشارة، والمستغاث، والمندوب، فقال:

وغير مندوبٍ ومضمرٍ وما جا مستغاثاً قد يعرى فاعلما

72- شرح التصريح: 2 /144

73- ينظر: شرح ابن عقيل: 3 /231.

74- ألفية ابن مالك: 49.

75- ينظر الكتاب: 1 /392، والمقتضب: 4 /296، وينظر أيضاً: شرح ابن الناظم: 217، وابن الناظم النحوي 199 /200.

76- ينظر الكتاب: 1 /392، والمقتضب: 4 /296.

77- أوضح المسالك: 3 /190 - 194، وينظر ابن الناظم النحوي: 200.

وذلك في اسمِ الجنسِ والمشارِ له قلّ ومَن يمنعه فانصر عاذله[78]

وقد قال ابن فلاح في المغني: « يجوز حذف حرف النداء مع كلّ منادى إلا في خمسة مواضع: النكرة المقصودة، والنكرة المبهمة، واسم الإشارة عند البصريين، والمستغاث، والمندوب»، ثمّ قال: « وزاد ابن مالك المضمر »[79].

وتفصيل المسألة هذه أنّ النحويين أجمعوا على أنّ نداء ضمير المتكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز، فلا تقول: (يا أنا)، ولا (يا أيّاي)، كما لا تقول: (يا هو) ولا (يا إياه). لكنّ النحويين اختلفوا في ضمير المخاطب، وفي هذه ثلاثة أقوال[80]، وهي:

1. لا يجوز نداؤه أصلاً، واختاره أبو حيان.
2. مقصور على ضرورة الشعر، وهو قول ابن عصفور.
3. يجوز، وأنّه مطّرد، وهو ظاهر كلام ابن مالك السابق الذكر.

- حذف الفاء في جواب (أمّا):

أجاز ابن مالك حذف الفاء الواجبة الذكر، والواقعة جواباً لأمّا في النثر، إذ قال:

أمّا كمهما يك من شيء وما لتلو تلوها وجوباً ألفا
وحذفُ ذي الفاقلّ في نثر إذا لم يكُ قولٌ معهما قد نبذا[81]

وقد خالف سيبويه وجمهور النحويين الذين لا يجيزون حذف الفاء في السعة[82]. وقد احتاط ابن مالك فجعل ذلك قليلاً، وليس من قبيل السعة، فمن حذفها في الشعر:

فأمّا القتالُ، لا قتالَ لديكم ولكن سيراً في عراضِ المواكب[83]

كما خالف ابنُ مالك ابنَ الحاجب، إذ قصر حذف الفاء هذه على الضرورة، فقال:

78- ألفية ابن مالك: 49.
79- الأشباه والنظائر: 2: 99، وينظر: شرح التصريح: 2 /164، شرح الأشموني: 2 /334.
80- ينظر في ذلك: أوضح المسالك: حاشية المحقق: 3 /12، وشرح التصريح: 2 /164، وشرح الأشموني: 2 /334.
81- ألفية ابن مالك: 59.
82- ينظر: الكتاب: 2 /312، والمقتضب: 2 /71، وصناعة الإعراب: 1 /268، وخزانه الأدب 1 /7 /2، وينظر: ابن الناظم النحوي: 225 – 226.
83- الكتاب: 2 /312، وشرح المفصل: 7 /134 وخزانة الأدب: 1 /217.

« ولا يحذف الفاء في جواب أمّا إلا لضرورة الشعر »[84].

يتّضح ممّا سبق أنّ ابن مالك يستدلّ للأحكام النحويّة، والصرفيّة بالسماع، والقياس، والإجماع، فضلاً عن إشاراته لعلل عديدة. ولم يكن بصريّاً، ولا كوفيّاً، بل كان آخذاً بآراءِ الفريقين في منظومته. وقد انفرد بقوّة الاحتجاج وإثبات الأدلّة؛ لتبيان سداد رأيه، وهو في النحو أكثر اجتهاداً، فجاء بعدد من الآراء، أدرجها في منظومته.

84- شرح الكافية: 2 /312 وينظر أيضاً: مغني اللبيب: 170.

المصادر والمراجع

1. أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مط: الترقي، دمشق(1957م).
2. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، (ت911هـ)، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، (1975م).
3. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين، خير الدين الزركلي، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، كانون الثاني، (1979م).
4. ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672 هـ)، مط: دار الكتب المصرية بالقاهرة، (1348-1930).
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مط السعادة، القاهرة، (1961م).
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاريّ، (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط، دار الفكر للطباعة والنشر، (1394-1974).
7. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (ت646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مط: العاني بغداد.
8. البداية والنهاية، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت774هـ)، ط2، مكتبة المعارف، بيروت (1977م).
9. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مط: عيسى الحلبي، (1964).
10. ابن الناظم النحويّ، محمد علي حمزة (رسالة ماجستير)، دار التربية للطباعة والنشر، والتوزيع، مط: أسعد، بغداد.
11. البهجة المرضية، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911 هـ) ط1، مط: مصر، القاهرة، (1954م).
12. تاج العروس في شرح جواهر القاموس، الزبيدي محمد مرتضى الحسينيّ، (ت 1205هـ)، مط: الخيرية، مصر، (1306هـ).
13. تاريخ الأدب العربي، للمستشرق الألماني كارل بروكلمان، الجزء الخامس ترجمة:

د. يعقوب بكر، ود. رمضان عبد التوّاب، دار المعارف، القاهرة، (1975م).
14. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك، (ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ، القاهرة، (1967 م).
15. التكملة، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت377هـ)، تحقيق: د. كاظم البحر المرجان، الموصل، (1981م).
16. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تأليف: محمد مصطفى الخضريّ، (ت1287هـ)، مط: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، (1940م).
17. حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان، (1206هـ)، وبهامشه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (لا. ت).
18. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت1093هـ)، ط1، مط: الأميرية بولاق، وبالهامش شرح الشواهد الكبرى للعيني.
19. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان، (ت 392هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وجماعته، ط1، مط: البابي الحلبي، (1954م).
20. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي أبو الفلاح عبد الحي ابن أحمد، (1089هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، (1305هـ).
21. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مط: السعادة، القاهرة ط: 3، دار، (1962م).
22. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن مالك، (ت686 هـ)، مط القديس جيورجيوس، بيروت، (1312هـ).
23. شرح الأشموني، المسمّى بـ(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، علي بن محمد، (ت929هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة العصرية، ط: 1، مط: السعادة بمصر، (1955).
24. شرح التصريح، خالد بن عبد الله الأزهري، (ت905هـ)، وبهامشه حاشية ياسين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، وشركاؤه.
25. شرح شواهد ابن الناظم، العاملي، محمد آل السيد علي الموسوي، مط: العلوية، النجف الأشرف، (1344).
26. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، (ت 672هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن البدويّ، بغداد، وزارة الأوقاف، (1397هـ-1977م).

27. شرح الغرّة المخفيّة، ابن الخبّاز، (ت639هـ)، في شرح الدرّة الألفية لابن معط، (ت 628هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدليّ، ط1، مط: العاني، بغداد، (1411هـ-1991م).
28. شرح الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآبادي، (ت686هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1405هـ-1985م).
29. شرح المفصّل، ابن يعيش، موفق الدين بن علي بن يعيش، (ت643هـ)، دار صادر.
30. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، (ت 807هـ)، مط: مصطفى محمد، دار العهد الجديد، القاهرة، (1959م).
31. طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، (ت771 هـ)، ط: 1، مط: الحسينية المصرية، (1324هـ).
32. طبقات النحاة واللغويين، قسم المحمدين ابن القاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد الأسديّ الشافعيّ، (ت 851هـ)، تحقيق: د. محسن غياض، مط: النعمان، النجف الأشرف، (1973-1974م).
33. العبر في خبر من غبر، الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين، (748هـ)، تحقيق: محمد رشاد عبد المطلب، مط: حكومة الكويت.
34. فوات الوفيّات، الكتبي، محمد بن شاكر، (ت764هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الثقافة، صادر، لبنان، (1974م).
35. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي، (ت816 هـ)، دار الفكر، بيروت، (1398هـ-1998م).
36. الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
37. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى عبد الله، (ت 1067هـ)، ط3، طهران، (1947م).
38. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، (1955م).
39. مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت291هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف، مصر، (1960م).
40. معجم المؤلّفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
41. مغني اللبيب، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، (ت761هـ)، تحقيق: محمد

محيي الدين عبد الحميد، مط: المدني، القاهرة، (لا. ت)، ط: دار إحياء الكتب العربية، مط: عيسى الحلبي، مع حاشية الأمير الأزهري.
42. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، (ت471هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، (1982م).
43. المقتضب، المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، (1385هـ).
44. المقرّب، ابن عصفور علي بن مؤمن، (ت669هـ)، تحقيق: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مط: العاني، بغداد، (1971م).
45. المسائل العسكريّات في النحو العربيّ، أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد، (ت 377هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوريّ، مط: الجامعة، بغداد، (1980م).
46. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ، (ت745هـ)، تحقيق: سدني كلازر ينوهافن، أمريكا، (1947م).
47. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الآتابكي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي، (874هـ)، مط: دار الكتب المصرية، القاهرة، (1357هـ-1968م).
48. نفح الطيب من غصن الرطيب، للمقري، (ت1041هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، بيروت، (1968م).
49. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
50. الوافي بالوفيّات، الصفدي، صلاح الدين خليل، (764هـ)، تحقيق: محمد بن الحسين، ومحمد بن عبد الله، مط: الهاشمية، دمشق، (1953).